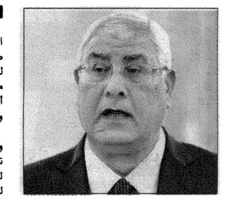
قانون بإنشاء صندوق لمساعدة العاملين المدنيين بالجامعات


عدلى منصور

كتب. محمد بصل:

أصدر الرئيس عدلى منصور، قرارا بقانون، بتعديل المادة ١٩٥ مكررا من قانون تنظيم الجامعات ليصبح صندوق تحسين الأوضاع القائم بالمجلس الأعلى للجامعات مخصصا لتحسين أحوال العاملين المدنيين من غير أعضاء هيئة التدريس، بدلا من تحسين أوضاع أساتذة الجامعات السابقين الذين يبلغون سن السبعين وأسرهم.

وينص التعديل الجديد على أن ينشأ الصندوق، وتكون له الشخصية الاعتبارية، وتكون موارده مما يتم تخصيصه من الموارد الذاتية من الجامعات الحكومية لتحقيق أغراض الصندوق وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات، إضافة لما قد تخصصه الدولة من الموازنة العامة لهذا الغرض.

كما تكون موارد الصندوق ايضا من الهبات والتبرعات والمنح والهدايا التى تَرد للجامعات لهذا الغرض، وما يخصصه المجلس الأعَلى للجامعات من الرسوم الدراسية ورسوم تسجيل الدراسات العُليا والدكتوراه، وكذا شهادات التخرج، لهذا الغرض، وذلك بعد موافقة وزير التعليم العالى، ووزير المالية، فضلا على عائد استثمارات أموال الصندوق وناتج نشاطه.

وبموجب التعديل يكون للصندوق موازنة خاصة، ويرحل الفائض بموازنة الصندوق من سنة إلى أخرى، ويُعفى نشاط الصندوق وجميع الخدمات التى يُقدمها من جميع أنواع الضرائب والرسوم.

ويلزم التعديل وزير التعليم العالى بإصدار قرار ينظم الصندوق وقواعد الإنفاق منه بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات.

منصور: حماس ارتكبت العديد من الأخطاء ودعمت جماعة إرهابية

■ على إثيوبيا الانخراط فى حوار يتسم بالصراحة والشفافية من أجل احتواء أزمة سد النهضة ■ أمن الخليج مسئولية قومية لمصر باعتبارنا شركاء فى الهوية

عدلى منصور

■ (أ ش أ):

أكد الرئيس عدلى منصور على عمق العلاقات بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى والدفع بها قدما، قائلا إن «دعم العلاقات الثنائية يعد استثمارا استراتيجيا للجانبين يسهم فى الحفاظ على أمنهما القومى، ويحقق مصالحهما، كما يدعم الموقف العربى فى مواجهة التهديدات التى تحيط بنا، ويدعم العمل العربى المشترك».

وأضاف منصور فى حوار مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية، نشرته جريدة (الراى) أمس أن أمن دول الخليج يعتبر بالنسبة لمصر «مسئولية قومية» باعتبارنا شركاء فى الهوية، وأن الحفاظ على أمن الخليج فى مواجهة أى تهديدات سيظل أحد أهم محاور الأمن القومى.

وقال: «إننى على ثقة من ترحيب دول الخليج باستعادة الدور الريادى المصرى فى المنطقة، الأمر الذى يعود بالفائدة على دولنا العربية كافة»، مشيرا إلى أنه هذا ما تأكد من خلال الدعم السياسى والاقتصادى الخليجى لإرادة الشعب المصرى التى تمثلت فى ثورة ٣٠ يونيو.

وأوضح منصور أن القمة العربية والتى ستعقد فى الكويت يومى ٢٥ و٢٦ مارس الحالى ستناقش عددا من الملفات المهمة، منها الوضع الفلسطينى والأزمة السورية بالتى أحدثت وضعا إنسانيا لا يمكن وصفه إلا بالكارثة»، لافتا إلى أن الأزمة السورية لا يوجد مخرج لها إلا عبر حل سياسى يدعمه المجتمع الدولى والقوى الإقليمية.

وعن موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.. قال منصور: «نحن ماضون قدما فى تنفيذ خطة خارطة الطريق، حيث تم إنجاز الاستحقاق الأول بموافقة الشعب المصرى على الدستور ومن المقرر أن تعلن اللجنة العليا للانتخابات خلال أيام قليلة عن الموعد المحدد لفتح باب الترشيح وموعد عقد الاستحقاق الثانى المتمثل فى الانتخابات الرئاسية وعلى أن يلى ذلك تحديد موعد الانتخابات البرلمانية».

وبشأن حركة حماس الفلسطينية قال منصور إن «الحركة ارتكبت العديد من الأخطاء حينما زجت بنفسها فى المشهد السياسى المصرى دعما لجماعة سياسية تنظر إليها فئات الشعب باعتبارها جماعة إرهابية».. مؤكدا أن تنقية أجواء العلاقة بين حماس ومصر تتطلب أولا وقف تدخلها فى الشئون الداخلية المصرية، وتأكيدها على احترام خيارات الشعب المصرى.

وعن قضية سد النهضة، قال منصور إن «هذه القضية تمثل تحديا كبيرا أمام شعب وحكومة مصر، نظرا لارتباطها بشكل رئيسى بمياه النيل الذى يعتبر المصدر الرئيسى للمياه للشعب المصرى بنسبة تتجاوز الـ٩٠٪»، مضيفا أن «مصر أكدت أنها لا تمانع ـ بل تدعم ـ أى مشروعات تنموية تقام فى دول منابع نهر النيل، واستعدادها الكامل للتعاون وتقديم ما تملكه من خبرات لصالح دعم تلك المشروعات».

وأوضح أن المشكلة تكمن فى رغبة بعض الدول فى إقامة مشروعات وسدود كبيرة دون التشاور أو الاتفاق مع غيرها من دول المصب بشأن الأسلوب الأمثل لبناء وتشغيل تلك السدود، وهى مسألة خطيرة للغاية لكونها تتجاهل مصالح تلك الدول ومن بينها مصر، وهو نهر دولى تحكم العلاقات بين الدول المشتركة فى هذا النهر وغيره من الأنهار الدولية وقال: «نشهد اليوم تجاهلا إثيوبيا واضحا لتوصيات لجنة الخبراء الدولية المشكلة من كل من مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة خبراء دوليين، التى أوصت بضرورة إعداد دراسات بيئية ومائية واقتصادية واجتماعية لتقييم تأثير السد على كل من مصر والسودان».

وأضاف: «نأمل أن يتفهم الجانب الإثيوبى خطورة الموقف وأنه يتعامل مع مقدرات شعب كامل لا يتوافر لديه أى بديل سوى نهر النيل للحصول على المياه»، مشيرا إلى ضرورة الانخراط فى حوار يتسم بالصراحة والشفافية من أجل احتواء تلك الأزمة قبل تفاقمها.

منصور يعطى إشارة البدء

■ المستشار الدستورى: تحصين «العليا» لتنتهى الانتخابات فى ٦٠ يوما بدلا من ١٩٥

■ توصية «الدستورية» بالتحصين لا تمنعها من الفصل فى الطعون.. ولا علاقة لنا بترشح السيسى

كتب. محمد بصل:

أصدر الرئيس عدلى منصور قرارا بقانون بتنظيم الانتخابات الرئاسية، وأعلن المستشار على عوض صالح، المستشار الدستورى لرئيس الجمهورية، أن المرحلة الاولى من الاستحقاق الثانى من خارطة الطريق قد اكتملت، وسوف يتم فتح باب الترشح والسير فى هذه الاجراءات حتى تمامها بإعلان المرشح الفائز ثم إجراء الانتخابات البرلمانية.

وأضاف عوض فى مؤتمر صحفى برئاسة الجمهورية أن دراسة القانون استغرقت وقتا طويلا رغم أنه ليس أول قانون ينظم الانتخابات الرئاسية، مشيرا إلى أنه خضع لتجربة دستورية كانت جديدة، حيث تم عرضه على القوى السياسية ثم على قسم التشريع وفى النهاية بالحصول على موافقة الحكومة باعتبارها الجهة المنوطة دستوريا بإعداد مشروعات القوانين وفقا للمادة ١٦٧.

وقدم عوض تحية إلى قسم التشريع لإعطائه اهتماما خاصا بالقانون ولما بذله من جهد فى مراجعته، وأشار إلى أن القانون مقسم إلى ٧ أبواب، هى «شروط الترشح، لجنة الانتخابات، إجراءات الترشح، ضوابط الترشح، الاقتراع، العقوبات، أحكام ختامية».

وتطرق عوض لموضوع تحصين قرارات اللجنة العليا من الطعن، مشيرا إلى أن الرئاسة أتاحت الطعن عليها فى المسودة الأولى من المشروع، وتلقت حولها آراء متباينة أغلبها أيد عدم الطعن، فأرسلت المسودة الثانية إلى



عدلى منصور

مجلس الدولة بهذه الصيغة، وانتهى قسم التشريع إلى إجازة الطعن فى قرارات اللجنة واقترح بديلا يتيح الطعن على القرارات خلال يومين أمام دائرة الموضوع المختصة بالمحكمة الإدارية العليا والفصل فيها خلال ٧ أيام دون العرض على هيئة المفوضين».

وأضاف عوض أنه حتى لا تكون هناك شبهة عدم الدستورية فى قانون الانتخابات الرئاسية رأت الرئاسة إضافة فقرة جديدة تتيح الفصل فى الطعن على دستورية مواد القانون فى المحكمة الدستورية العليا خلال ٧ أيام أيضا، وتم أخذ رأى مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا فى هاتين الإضافتين لما تتضمناه من خروج عن الإجراءات المذكورة فى قانونيهما.

وأكد عوض أن مجلس الدولة وافق على فقرة الطعن أمام الإدارية العليا، بينما رفضت الجمعية العمومية النص الخاص بها، وأكدت أن المادة ٢٢٨ من الدستور تنص على أن تشرف لجنة الانتخابات الرئاسية القائمة فى تاريخ العمل بالدستور اشراف كامل على العملية الانتخابية الاولى وهو ما يعنى احتفاظها باختصاصاتها السابقة بما فى ذلك تحصين قراراتها».

وردا على سؤال «الشروق» حول مدى صلاحية المحكمة للفصل فى الدعاوى التى قد تصلها طعنا على التحصين بعدما أبدت رأيها فيه، قال إن المحكمة أبدت رأيها بهيئة جمعية عمومية وليست محكمة، ويمكنها التصدى للموضوع ذاته إذا تم عرضه عليها مرة أخرى.

وأكد أن الرئاسة تبنت التحصين بسبب موافقة مجلس الوزراء على رأى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية وطبيعة المرحلة الانتقالية التى تتطلب الانتهاء من الاستحقاقات بأسرع وقت ممكن، خاصة أن اللجنة مختصة بإصدار نحو ١٥ قرارا طيلة العملية الانتخابية واذا تم الطعن عليها جميعا فستستغرق الانتخابات ١٩٥ يوما بدلا من ٦٠ فقط.

وأشار عوض إلى ان قسم التشريع اقترح إضافة نص بأن «يقدم طلب الترشح للجنة الانتخابات الرئاسية مقابل مبلغ قدره ١٠ آلاف جنيه لإثبات جدية ترشحه» إلا أنها رأت العدول عنه حتى لا يكون قيدا أمام الترشح، خاصة أن القانون استحدث مادة سداد ٢٠ ألف جنيه كتأمين».

ورفض عوض الإجابة عن سؤال حول ارتباط تأخر إصدار القانون بتأخر إعلان المشير عبدالفتاح السيسى ترشحه، قائلا: إن الرئيس قاض دستورى نزيه وأنا أتابع الموضوع ولا أزكى نفسى، لكننا أدرنا هذه المرحلة بكل حيادية ونزاهة، ولم يكن فى أذهاننا أى اعتبارات أخرى».

بعد ٤ أيام من أداء اليمين..

الرئاسة تنشر خطاب تكليف حكومة محلب

بعد ٤ أيام من أداء الحكومة اليمين الدستورية، نشرت رئاسة الجمهورية نص خطاب التكليف الذى وجهه الرئيس عدلى منصور إلى رئيس الحكومة إبراهيم محلب فور تكليفه بتشكيلها فى ٢٥ فبراير الماضى، والذى تضمن الخطوط الرئيسية للعمل الحكومى فى المرحلة المقبلة، ودعوة الرئيس لمحلب لأن تكون الكفاءة هى المعيار الأول والأخير لعمل الحكومة.

وشدد منصور على أهمية الحفاظ على الأمن القومى المصرى فى مواجهة تحديات جسيمة وأعباء جمة، وإقامة علاقات دولية قائمة على الندية والكرامة والاحترام، وأكد ضرورة ترسيخ دولة سيادة القانون، ودعم البنية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحى وتطبيق قواعد المرور واستعادة انضباط الشارع.

■ الأولويات: تأمين الانتخابات ونزاهتها وحرية إرادة الناخبين.. والحفاظ على الأمن القومى وترسيخ دولة القانون

كتب. محمد بصل:

لم يتطرق خطاب التكليف إلى تفاصيل مشكلات مصر الاقتصادية من تساؤلات حول استمرار الدعم من عدمه أو تصرف الدولة إزاء تهديد مواردها المائية بمشروع سد النهضة، بل تحدث عن الخطوط العريضة للنهوض بقطاعات الدولة المختلفة لا سيما البحث العلمى والزراعة والسياحة والتعليم.

فيما يلى نص الخطاب الوثيقة:

فى لحظة فارقة من تاريخ أمتنا المعاصر تقف فيها مصر على أعتاب مرحلة جديدة، وعلى طريق إنجاز استحقاقات خارطة المستقبل التى توافقت عليها القوى الوطنية المصرية، بعد تضحيات جسام وتطلعات وآمال مستحقة ومشروعة للشعب المصرى العظيم فى أعقاب ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو المجيدتين، تم تكليفكم بتشكيل الحكومة الجديدة والتى ستضطلع بأولوية استكمال باقى استحقاقات خارطة المستقبل التى ستضع بإنجازها مصر على طريق الاستقرار والتقدم والرخاء، وذلك على التوازى مع السعى والعمل الجاد لتحقيق المتطلبات الأساسية لأبناء شعبنا العظيم، والذين طالما تاقوا إلى تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وتحقيقا لأهداف ثورتينا العظيمتين، فإنه يتعين أن تكون الكفاءة هى المعيار الأول والأخير لعمل الحكومة وسائر أجهزة الدولة المصرية ولاختيار كوادرها، والتى سيكون عليها العمل ليلا ونهارا للوصول بمعدلات الأداء إلى مستوى تحديات المرحلة والتطلعات الشعبية.

إن ثقتى كاملة فى أن الحكومة الجديدة لن تدخر جهدا بغية تحقيق أهداف ثورتينا الشعبيتين المجيدتين، ومن ثم فإننى أدعوكم للتركيز على شقين أساسيين من الأولويات والمتطلبات المتلازمة، والتى أضحى كل منهما مرتبطا بالآخر يؤثر فيه ويتأثر به، وذلك على النحو التالى:

أولا. استكمال باقى استحقاقات خارطة المستقبل:

إن استكمال تلك الاستحقاقات المقبلة لخارطة المستقبل، إنما يتطلب تضافر الجهود بين عدد من وزارات الحكومة التى يتعين أن تؤدى كل منها دورها على الوجه الأكمل، بدءا من اضطلاع وزارة الداخلية تأمين سير العملية الانتخابية ومقار إدلاء الناخبين بأصواتهم، ومرورا بالإشراف القضائى على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وحياديتها وعدم التأثير على إرادة الناخبين، ووصولا إلى دور وزارة الدولة للتنمية الإدارية فى إعداد قوائم منضبطة للناخبين ومساهمتها فى عمليات الإحصاء الدقيق لهم، فضلا عن ضرورة اضطلاع وزارة الخارجية بدورها فى الإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات للمصريين المقيمين فى الخارج.

ثانيا. تطلعات وطموحات الشعب المصرى:

كما تعلمون، فإن الحفاظ على الأمن القومى المصرى يمثل ركيزة أساسية لتحقيق آمال وتطلعات الشعب المصرى، فى وقت يواجه فيه أمننا القومى تحديات جسيمة وأعباء جمة، تتطلب تضافر جهود كافة أجهزة الدولة، والحكومة فى مقدمتها، وعلى رأس تلك التحديات مكافحة الإرهاب وحماية حدود البلاد، التى تتطلب جهودا مضاعفة لتأمينها فى ظل حالة السيولة الأمنية التى خلفتها الأوضاع فى بعض دول جوارنا الجغرافى، فضلا عما تواجهه الدولة المصرية من محاولات للنيل من مواردها الأساسية التى تمثل عصب الحياة لدولتنا وأمتنا، وعليه فإننى أوجه الحكومة بإيلاء هذه الملفات أهمية قصوى وعناية خاصة لإنجازها على الوجه الأكمل.

وارتباطا بآمال وتطلعات المصريين، فلقد آن لمصر بعد ثورتين شعبيتين أن تؤسس لدولة «سيادة القانون»، دولة العدل والقانون والحريات المسئولة والانضباط، تلك الدولة التى كما أرست فى دستورها مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل غير مسبوق، فإنها ترسى أيضا مبدأ غاب تطبيقه لعقود طويلة، ألا وهو أن «كل حق يقابله التزام»، فمن أصاب سيكافأ ومن أخطأ ليس له سوى عقاب رادع، وعلى الحكومة أن تحرص على أن يكون مبدأ تكافؤ الفرص مكفولا للجميع دون تمييز.

ويتعين أن تأخذ الحكومة الجديدة فى اعتبارها أن العديد من مطالب الشعب المصرى، لا تعد من باب الترف أو التزيد، وإنما ترتبط فى المقام الأول باحتياجاته الأساسية، والتى يجب تأمينها والعمل على الارتقاء بها آنيا ودون تأخير، وفى مقدمتها: توفير أمن الوطن والمواطنين، وتوفير رغيف الخبز الجيد والمدعم، وتوفير الوقود بصفة خاصة، وموارد الطاقة بصفة عامة، ودعم البنية الأساسية والمرافق على اختلاف أنواعها من مياه وكهرباء وصرف صحى، وتطبيق قواعد المرور فى الشارع المصرى واستعادة انضباطه، والعمل على القضاء على كافة التعديات على مرافق الدولة، فضلا عن الحرص على سلامة البيئة وعلى نظافة وتجميل المدن المصرية.

إن «مصر ما بعد الثورة» ترسى دعائم «دولة المؤسسات»، التى لا ترتبط لا بأشخاص أو بحكومات، وإنما بمؤسسات الدولة، ومن ثم يتعين أن تعمل الحكومة الجديدة على وضع خطة شاملة للإصلاح الإدارى ومكافحة الفساد، تستهدف استكمال بناء أو إصلاح هذه المؤسسات على أسس راسخة ومتينة وبنظام عمل محدد الأهداف وواضح فى سبل التنفيذ، وبأسلوب علمى يتسم بالدقة والحداثة، وبعيد عن أية بيروقراطية عقيمة أو محسوبية ظالمة، طالما أصابت مؤسسات الدولة بالعجز وأعاقت قيامها بمهامها الأساسية.

ومن ثم، فإننى أوجه الحكومة بالبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات، والعمل على إرساء دعائم وأسس المستقبل، والنهوض بكافة قطاعات الدولة بما تشمله من قطاعات البحث العلمى وشقه التطبيقى، والصناعة والزراعة والسياحة، فضلا عن أولوية النهوض بجودة التعليم، والارتقاء بالخدمات الصحية، والقضاء على العشوائيات، والتغلب على مشكلات البطالة وتشغيل الشباب، وتوظيف طاقاتهم الإبداعية والمهنية فى شتى المجالات، إثراء للعمل الوطنى ودفعا لمسيرة التنمية الشاملة، بما فى ذلك تنمية العنصر البشرى، للنهوض بشباب هذه الأمة الذين يمثلون مستقبلها وقوتها الدافعة وطاقتها المحركة.

إن واقعنا الاقتصادى إنما يفرض علينا ضرورة المضى قدما فى تنفيذ المشروعات الوطنية الكبرى، وفى مقدمتها مشروع تنمية محور قناة السويس، ومشروع الضبعة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو الأمر الذى من شأنه أن ينعكس إيجابا على القطاعات المختلفة لاقتصادنا الوطنى.

وعلى الرغم من أهمية تركيز الحكومة المقبلة على هذا المجال الاقتصادى المحورى، فإنه يتعين أن يتواكب معه إصرار على الالتزام الصارم بتحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية محدودة الدخل والشرائح المهمشة، وإيلاء اهتمام خاص بالمناطق المهمشة كسيناء، وصعيد مصر، ومثلث حلايب وشلاتين، ومرسى مطروح، وعلى هذه الحكومة أن تدرك أن تحقيق هذه العدالة يعد ركنا أساسيا من أهم أركان شرعية الحكم.

كما يجب أن يتواكب تركيز الحكومة المقبلة على المجال الاقتصادى مع إقرار العدالة الناجزة، ضمانا لاستقرار الأوضاع وخلق مناخ موات للإنتاج وجاذب للاستثمارات، بما يضمن لمصر نصيبها اللائق بثقلها ومواردها فى التجارة الدولية.

وعلى الصعيد الإعلامى، وفى عصر السماوات المفتوحة، نقدر أهمية التزام الحكومة الجديدة بما تمليه حرية الإعلام من رقابة ذاتية على المؤسسات الإعلامية القومية، تضمن الحيادية والنزاهة وآداب المهنة، وعليه يتعين أن يكون الإعلام الحكومى فى المرحلة المقبلة نموذجا يُحتذى وأسوة تتبع فى هذا الصدد، وأرى أهمية التعجيل بإبرام ميثاق شرف إعلامى وفقا للإرادة الشعبية التى توافقت عليها القوى الوطنية فى ٣ يوليو الماضى يؤكد على المنظومة القيمية الحاكمة للعمل الإعلامى، وبما يضمن إجراء الاستحقاقات المقبلة لخارطة الطريق فى مناخ محايد، لا يعرض إلا الحقائق، ولا يوجه الشعب فى اتجاه على حساب آخر، يدعم المشاركة دون تدخل فى إرادة الناخبين، ويكون دوره الأساسى التوعية والتنوير وليس التوجيه والتأثير.

أما عن دور مصر الخارجى، فإن خوض الحكومة الجديدة لغمار المتطلبات الداخلية، جنبا إلى جنب مع تحملها عبء مكافحة الإرهاب، وصيانة أمن الوطن والمواطنين، وحماية المنشآت والممتلكات العامة والخاصة، يتعين أن يتم جنبا إلى جنب مع جهود دؤوبة ونشطة لاستعادة الدور الرائد لمصر على الصعيدين الإقليمى والدولى، ويلقى على عاتق هذه الحكومة ضرورة الاعتبار من تجارب ليست عنا ببعيد، لنحمى الوطن من الانزلاق إلى مخاطر قد لا يحمد عقباها ولا يعلم مداها إلا الله عز وجل وعليه فإننى أكلفكم بالتوجيه نحو بناء علاقات مصرية خارجية تقوم على أسس من الندية والكرامة والاحترام والحرص المتبادل على هذه العلاقات، وبما يضمن كونها متوازنة وديمقراطية، لا تميل إلى طرف على حساب آخر، ولا تُعلى سوى مصلحة الوطن.

إن ثقتى كاملة فى قدرتكم على تسخير كل ما تملكونه من طاقات لإنجاز مقتضيات هذا التكليف وتشكيل مجلس وزراء قادر على النهوض بأعباء المرحلة، وتحقيق آمال وطموحات شعب مصر العظيم، وذلك فى إطار الاحترام الكامل لدستور مصر ومؤسساتها، وحقوق المواطنين وحرياتهم، وسيادة القانون، وبما يرتقى بوطننا إلى آفاق أرحب ومستوى أكثر تميزا على الصعيدين الداخلى والخارجى.

عدلى منصور

■ الخطاب خلا من قضايا الدعم وسد النهضة ودعا لتأسيس العلاقات الخارجية على الندية والكرامة الوطنية

حكومة ٣٠ يونيو الثانية بدأت مهمتها السبت الماضى